تحقيق

داود رمال
aborami20@hotmail.com

وقائع وأرقام جعلت ملف النازحين السوريين أولوية

إستنفار رئاسي وحكومي لحلّ العودة الآمنة

يعتبر لبنان قياسا بمساحته الدولة التي تحتضن على ارضها اكبر عدد من النازحين واللاجئين من مختلف الجنسيات. يأتي في طليعتهم النازحون السوريون الذين ازداد عددهم باطراد منذ بدء الحرب في سوريا. يليهم اللاجئون الفلسطينيون الذين هجروا من ارضهم نتيجة الاحتلال الاسرائيلي والجرائم التي ارتكبها في حقهم

لم يعتد لبنان الا على التصدي لمسؤولياته الانسانية. فلم يقفل بابا امام نازح او لاجئ انطلاقا من ان الاقامة يفترض ان تكون موقتة وقصيرة. غير ان الامر وصل الى حدود تفوق القدرة على التحمل ما دفع رئيس الجمهورية ميشال عون الى جعل هذا الملف في سلم اولويات العهد، بالتزامن مع اعادة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري احياء اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعته ومعالجته.

هناك اكثر من سبب دفع ملف النزوح السوري الى واجهة الاهتمام والمتابعة:

ـ سبب حسي لمسه رئيس الجمهورية خلال ترؤسه وفد لبنان المشارك في اعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين. شاءت المصادفة ان يكون موجودا في القاعة الكبرى في اثناء القاء الرئيس الاميركي دونالد ترامب خطابه، ما سمح له بان يشاهد ويسمع، ان بلغة الجسد والتعابير او بالعبارات، هذا التصميم على ان النازحين سيبقون حيث هم. تضاف الى ذلك سلسلة من الاتصالات واللقاءات التي عقدت على غير مستوى، افضت الى خلاصة مفادها انه قد يكون هناك امر مريب في هذا الموضوع.

ـ سبب واقعي اذ ان حجم النازحين صار اكبر بكثير من قدرة لبنان على الاحتمال. علما ان رئيس الجمهورية يتلقى يوميا تقارير من كل الادارات والاجهزة اللبنانية كل في مجال اختصاصه، تشير الى ان العبء يتحول الى مأساة مزدوجة على السوريين النازحين لجهة بؤسهم وفقرهم وحرمانهم ودفعهم الى حالات غرائزية. وتنعكس المأساة ايضا على الدولة اللبنانية لعدم قدرتها على التحمل ديموغرافيا ولا اقتصاديا ولا بيئيا وحتى امنيا وعسكريا، لان وجود هذا العدد الكبير والمنتشر على مساحة لبنان يحتاج الى جهد امني كبير جدا.

عندما ننظر الى هذه الاسباب، ونجد ان من يوصف بـ"حاكم العالم" الرئيس الاميركي يؤكد على بقائهم في مكانهم، معطوفا على تقرير منذ سنتين للامين العام السابق للامم المتحدة بان كي مون وصل فيه الى حد الدعوة الى تجنيس النازحين السوريين، وان استلحق بملاحظة ان لبنان ليس مقصودا. وبناء على سلسلة اتصالات اظهرت عدم اهتمام من الدول، دفع الدولة اللبنانية وعبر رئيسها، الى اعلان الاستنفار العام في موضوع النازحين. هذا الاستنفار جاء ليؤكد الشكوك والريبة لدى القيادات اللبنانية لانه عندما طرح الموضوع ووجه باستنفار من بعض المجتمع الدولي بانه ممنوع عودة اي نازح، وكان مفيدا لانه كشف بعض النيات المريبة لدى بعض الاوساط وفضحها.

لعل الاجتماع الذي ترأسه عون في القصر الجمهوري لسفراء 5+3 في 16 تشرين الاول الماضي كشف المزيد من النيات، لان سؤال رئيس الجمهورية الى السفراء كان بسيطا وواضحا جدا، حيث خاطبهم بالقول: انتم تقولون ان العودة لا تكون الا طوعية. اذا اراد نازح سوري في لبنان واختار وابدى الارادة الطوعية بالعودة الى سوريا فلماذا تمنعونه؟ لماذا التهويل عليه والوصول الى حد التهديد ببيانات رسمية من ان اي عودة هي على مسؤولية النازح؟

هذا السؤال لم يجب عنه احد من المعنيين، ما زاد من تأكيد الشكوك والريبة وتصميم العهد على مقاربة الموضوع للوصول الى حلول تضمن عودة حرة وامنة وكريمة. ومن المؤكد ان هذا الامر لا يحصل الا بشكل تدريجي وانتقالي ولكن لا بد من ان يبدأ.

كما ان الريبة والشكوك لدى القيادة اللبنانية من ان تكون هناك مخططات تحضّر لسوريا وربما لغيرها، وان هناك نيات للابقاء على النازحين كاحتياط ديموغرافي واستخدامهم لتنفيذ هذا المخطط.

لا ينطلق لبنان من فراغ في مقاربة الحلول لملف النازحين السوريين، انما من مؤشرات

مجلس الوزراء مجتمعا برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون.

الرئيس عون يرئس اجتماع سفراء 5+3.

لجنة وزارية لمتابعة النزوح السوري

• شكلت لجنة وزارية لمتابعة موضوع النزوح السوري الى لبنان برئاسة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وعضوية: نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني، وزير التربية مروان حماده، وزير المال علي حسن خليل، وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، وزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي، وزير الشؤون الاجتماعية بيار بوعاصي، وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري.

• ابرز المؤتمرات الدولية التي عقدت لمعالجة قضية النازحين السوريين:

1- تمكن مؤتمر المانحين الدولي الذي استضافته الكويت في 2013/01/31 من جمع اكثر من بليون دولار لمساعدة السوريين الذين يعانون مباشرة من النزاع الدامي.

2- اختتم مؤتمر المانحين الذي استضافته الكويت في 2014/01/16 اعماله بتعهد تقديم اكثر من 2,4 مليار دولار لاغاثة الشعب السوري.

3- شهد المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الانساني في سوريا الذي عقد في الكويت في 2015/4/1 تعهدات من 10 دول، بالاضافة الى الاتحاد الاوروبي، تجاوزت ثلاثة بلايين دولار، ما شكل اكثر من ثلث المتطلبات التي اعلنتها الامم المتحدة وتبلغ 8,4 بلايين دولار.

4- اختتم مؤتمر لندن الدولي لدعم سوريا والمنطقة اعماله في 2016/02/05 وحضرته 70 دولة، بالاضافة الى منظمات اقتصادية وانسانية وهيئات من القطاع الخاص. نجح المؤتمر في جمع تعهدات بدفع نحو 11 مليار دولار الى دول الجوار لمعالجة ذيول ازمة النازحين وذلك حتى عام 2020، منها لبنان. واعطى وعودا بمزيد من الدعم لدول الجوار التي تعاني من ارتدادات اقتصادية خطيرة، لاسيما في لبنان والاردن.

واحصاءات اعدتها المنظمات الدولية المعنية بهم في لبنان، وسلمت الى السفراء في خلال اجتماع 5+3 في بعبدا تفيد بالاتي:

• 40% من السجناء في لبنان سوريون، والنسبة الاكبر من الجرائم يرتكبها سوريون.

• ازداد معدل بطالة اللبنانيين 30%، علما انه لم يتخط 10% حتى عام 2015، لان اليد العاملة السورية استولت على وظائفهم.

• تهريب قسم كبير من البضاعة السورية ذات الكلفة الادنى.

• وظائف ومهارات سورية في لبنان: مساحون، مهندسون، حلاقون، سائقو شاحنات وباصات مدارس، موزعون، Delevery، Valet parking، وهو قطاع مهم يؤمن اكثر من 300 الف فرصة عمل.

• ارتفاع النفايات بسبب الزيادة السكانية والاستهلاك اليومي لان مدخولهم زاد وغالبيتهم لديهم مدخولان، مدخول المساعدات التي تأتيهم من الدول المانحة، ومدخول من العمالة في لبنان.

• يشكل النازحون السوريون 40% من عديد الشعب اللبناني من دون احتساب الولادات.

• يحتاج لبنان سنويا الى 35 الف فرصة عمل، ولا يبتكر منها سوى 12 الفا في احسن الاحوال.

• يعمل في قطاع البناء والبنى التحتية نحو 350 الف عامل سوري.

• يشتغل في قطاع الزراعة نحو 404 الاف عامل سوري.

• احصي في البقاع 380 مطعما سوريا.

• زادت الخسائر التراكمية نحو 21 مليار دولار.

• تحول ميزان المدفوعات من فائض بقيمة 3,3 مليارات دولار الى عجز يقارب 5,1 مليارات دولار.

• ارتفع عجز المالية العامة من 5,7% من الناتج المحلي الى اكثر من 8%.

• بلغت التكلفة المالية لتداعيات الازمة السورية على الخدمات العامة، من انفاق صحي وتعليمي وما شابه 650 مليون دولار.

• تراجع القطاع السياحي نحو 37%، ◄

ثمة خشية من مخطط يحضّر للابقاء على النازحين في لبنان.

◄ علما ان لبنان يتكل على السياحة البرية التي تؤمن سنويا دخول نصف مليون سائح، فهبط العدد الى صفر تقريبا.

• تراجع عدد السائحين العرب نحو 59%.
• تدني مبيعات القطاع العقاري والبناء نحو 30%.
• ترد خطير في الخدمات العامة والبنى التحتية، اذ ان السوريين الذين كانوا يستهلكون نحو 340 ميغاواط كهرباء حتى عام 2014 تضاعفت نسبة استهلاكهم في العام 2017 بعدما تضاعف عددهم منذ ثلاث سنوات حتى اليوم، وبلغت فاتورة الكهرباء التي يستهلكونها نحو 100 مليون دولار فيما يشتري لبنان شهريا من سوريا كهرباء بقيمة 35 مليون دولار.
• حصة النازحين 6 ملايين رغيف يوميا.
• تضاعف نسبة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي زاد من خطورة ازمة النفايات الموجودة اساسا في لبنان والتي لم تتوافر لها مخارج حلول حتى اليوم.

النازحون السوريون 40% من عديد الشعب اللبناني.

• تفاقم ازمة السير بنسبة 40 الى 50%.
• 80% من المهاجرين اللبنانيين ما دون الـ35 عاما.
• 40% من خريجي الجامعات عاطلون عن العمل.
• 50% من الذكور و30% من النساء يهاجرون بعد نحو سنة من تخرجهم.
• 50% من وظائف اللبنانيين من دون عقود عمل.
• 48% هي نسبة الهوة بين التعليم وسوق العمل.
• انخفضت الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو 45%.
• تراجع النمو من 9% الى صفر%.
• ارتفعت البطالة من 11% الى نحو 30%، من بينها 35% في صفوف الشباب (50% في عكار مثلا).
• بلغ عدد العاملين السوريين الذين تفوق اعمارهم 15 سنة، حوالى 930 الف سوري (62% من النازحين).
• ارتفعت نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الى 32%، وثمة 60% منهم في مناطق ذات كثافة اسلامية كعكار والبقاع الشمالي.

استنادا الى كل هذه الارقام والحقائق، فان ما يقوم به لبنان من اجل حل ملف النازحين السوريين يعتبر من البديهيات الوطنية، بعدما تمت اثارة الموضوع في الامم المتحدة، وبعدما تبين في اجتماع سفراء الدول الخمس الكبرى وممثلة الاتحاد الاوروبي وممثلة الامين العام للامم المتحدة وممثل جامعة الدول العربية الذين استمعوا الى شرح مسهب عن الموضوع، ان هناك اختلافا في وجهات النظر. فقد اصر هؤلاء على عودة النازحين بعد ايجاد حل سياسي للازمة السورية، وهو ما لم يقبل به لبنان الذي يعتبر هذا الامر مثابة ذريعة لعدم ايجاد حل في سوريا. سيبقى لبنان، رئيسا ومجلسا نيابيا وحكومة، مستنفرا الى ان تبدأ المعالجة العملية التي تقوم على وضع عودة النازحين على سكة قطار العودة، حتى لا يكون اي حل على حسابه.